



قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

رقم (15) لسنة (2018م)

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الخميس 28 ربيع الأول 1440 هجرية، الموافق 2018/12/6 ميلادية.

رئيس مجلس الإدارة

برئاسة المهندس / عبد الملك أحمد محمد العرشي
وبحضور كل من:-

عضو مجلس الإدارة

1. الدكتور / ياسين محمد عبد الكريم الخراساني

= = =

2. الأستاذ / أمين معروف علي الجند

= = =

3. القاضي / عبدالرزاق سعيد حزام الأكلحي

سكرتير مجلس الإدارة

وبحضور المهندس / جميل علي أحمد الصبري

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من مؤسسة فيصل زابن البورعي

ضد

الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف فرع م/صعدة في المناقصة رقم (3) لسنة 2018م الخاصة بتوريد ونقل وتركيب وتشغيل وحدة ضخ متكاملة تعمل بالمنظومة الشمسية لمشروع مياه الحصن بني عوير بتمويل من منظمة اليونيسف (تمويل اجنبي) (100٪)، وعملة العطاء بالدولار الأمريكي.
الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

أولاً: بتاريخ 2018/11/19م تقدمت الشاكية بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف فرع م/صعدة تضمنت ان الشاكية كانت قد تقدمت للمناقصة العامة رقم (3) لعام 2018م والخاصة بتوريد ونقل وتركيب وتشغيل وحدة ضخ متكاملة تعمل بالمنظومة الشمسية لمشروع (الحصن بني عوير)، ولم يتم الإرساء عليها، وإنما تم إرساء المناقصة المذكورة والمناقصات رقم (1، 2، 4) لعام 2018م على المورد آل صالح للتجارة، وهذا مخالف لشروط إعلان المناقصة، حيث جاء في أحد شروط إعلان المناقصات (بأن اللجنة غير ملزمة بأقل الأسعار ولن يتم ترسيمة أكثر من عطاءين على مقاول واحد)، والشاكية كانت لديها القدرة المالية والفنية على الدخول في جميع المناقصات المعلنة غير أنها التزمت بشروط الإعلان وذلك لتقديمها عطاءين، كما تم الترسية بتكلفة اقل من التكلفة التقديرية بنسبة 24٪ ودون اصدار تقرير مالي وفني يبين اسباب ذلك، وهذا مخالف لنص المادة (185) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات، وأن ذلك سيكون على حساب التنفيذ وعلى حساب المواصفات الفنية للمشروع، والجهة مالكة المشروع اعترفت بعدم إجرائها ذلك، كذلك تفيد الشاكية بأنها متقيدة بكافة الشروط والمواصفات الفنية الخاصة بتنفيذ المشروعين. وطلبت الشاكية في نهاية شكواها من الهيئة إنصافها والتوجيه الى الجهة بالتالي:

1. وقف إجراءات المناقصة العامة رقم (3) لعام 2018م، المعلنة من قبل الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف فرع م/صعدة وطلب وثائق المناقصات واحالتها الى المكتب الفني بالهيئة للمراجعة ورفع تقرير بشأنها وبشأن الشكوى المقدمة.
2. قبول التظلم والغاء قرار لجنة المناقصات بفرع الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف بصعدة بشأن المناقصات المذكورة أعلاه.



3. تصحيح الإجراءات والتقارير بإرساء المناقصات رقم (2) عليها وفقا لشروط إعلان المناقصة وطبقا لأحكام قانون المناقصات ولائحته التنفيذية.

4. احتفظت الشاكية بحقها في تقديم أي توضيحات أو ما يلزم تقديمه وفقا لما يستجد مع إبداء استعدادها الدائم لمناقشة أي امر تم إثارته في هذا التظلم وبمجرد الطلب.

ثانياً: بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة إلى الجهة المشكو بها برقم (261) وتاريخ 2018/11/22م، تضمنت وقف الإجراءات والرد على الشكوى وموافاة الهيئة العليا بأوليات الموضوع خلال سبعة أيام عمل من تاريخ استلام مذكرة الهيئة، وقامت الجهة بالرد على مذكرة الهيئة بمذكرة برقم (219) وتاريخ 2018/11/25م، جاء فيها ما يلي:

(1): بالنسبة للمناقصة رقم (3 لعام 2018م) تقدم الشاكي بمبلغ (97,476 دولار) وبفارق مالي بزيادة (13,148 دولار) عن العطاء الذي تم تزكيته لصالح شركة آل صالح الذي تقدم بمبلغ (84,328 دولار)، أما من الناحية الفنية فقد قمنا بإجراء فحص للألواح في مختبر محايد ومختص في (جامعة العلوم والتكنولوجيا)، حيث أظهرت النتائج من الناحية الفنية أن الألواح المقدمة من شركة آل صالح أفضل العينات من حيث معدل الهبوط للقوة والجهد (مرفق بهذا تقارير الفحص الفني).

(2): أما بالنسبة لما ذكر في التظلم بأن المواصفات الفنية لعطاء المشتكي أفضل من المواصفات الفنية لصاحب العطاء الذي تم تزكيته فإننا نفيدكم كما ذكر في النقطة السابقة بأنه تم الاستناد إلى تقارير جهة فحص مختصة ومحايدة لفحص الألواح والتي بينت بأن مواصفات الألواح المقدمة من صاحب العطاء الفائز أفضل الألواح.

(3): بخصوص التكلفة التقديرية فقد تم إعدادها من قبل مختصين أثناء إعداد الوثائق استناداً إلى الأسعار السائدة في حينه وتم تقديمها للمانح واعتمادها وإعلانها في اجتماع لجنة فتح المظاريف ولكن ونظراً لعدم استقرار أسعار المواد في السوق المحلية وخاصة للتوريدات التي تدخل من خارج البلاد في ظل الظروف الحالية تسببت في انخفاض معظم أسعار العطاءات المقدمة (بالسالب) مقارنة بالكلفة التي تم إعدادها مما أستوجب مخاطبة صاحب العطاء الفائز لتقديم تحليل أسعار وفقاً للمادة رقم (185) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات، وقد اقتنعت لجنة التحليل بموجبة على المبررات والأسعار ووافقت على تزكيته عطائه.

(4): بخصوص ما ذكره إعلان المناقصة من عدم ترسيته أكثر من عطاءين على مورد واحد فإن الجهة المانحة أفادو بضرورة الالتزام بترسيته العطاءات على العطاء الأدنى سعرا والمطابق للشروط الفنية وهذا مطابق للمادة رقم (190) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات والتي تنص على الترسية على الأقل سعرا مستوفي فنياً.

وعليه، نرجو التكرم بالاطلاع على الرد والأوليات المرفقة، والتوجيه لاستكمال الإجراءات للتنفيذ، كون إجراءات المناقصات تمت وفقاً لقانون المناقصات، إضافة إلى الظروف الطارئة التي تعيشها المحافظة، وأهمية حسن استغلال التمويل الخارجي خصوصاً وأننا في نهاية العام، مما يتطلب عدم تأخير في التنفيذ حرصاً على عدم ضياع المنحة. هذا وقد قامت الجهة بإرسال جميع الأوليات الخاصة بالأربع



- المناقصات (1 و2 و3 و4 لعام 2018م) والخاصة بتوريد ونقل وتركيب وتشغيل وحدة ضخ متكاملة تعمل بالمنظومة الشمسية لعدد 4 مشاريع مياه بمحافظة صعدة في حينه مع مندوب الجهة.
- ثالثا:** تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع المرفقات إلى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي، ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره إلى مجلس إدارة الهيئة متضمنا الملاحظات الآتية:
- ❖ **الإجراءات المتبعة من قبل الجهة للمناقصة العامة رقم (2018/3م):**
1. بتاريخ 2018/7/30م، قامت الجهة بالإعلان عن المناقصات المذكورة أعلاه.
 2. بتاريخ 2018/9/4م، قامت الجهة بفتح مظاريف المناقصات المذكورة أعلاه.
 3. تم توثيق التكلفة التقديرية للمناقصة المذكورة أعلاه في جلسة فتح المظاريف وكانت الاتي :-

م	رقم المناقصة	اسم المشروع	التكلفة التقديرية للمشروع بالدولار الأمريكي
1	2018/3م	توريد ونقل وتركيب وتشغيل وحدة ضخ متكاملة تعمل بالمنظومة الشمسية لمشروع مياه الحصن - بني عوير	102,966

4. بتاريخ 2018/9/8م قامت لجنة التحليل بالبدء بأعمال التحليل الفني و المالي للمناقصات المذكورة أعلاه.
5. بتاريخ 2018/9/19م، طلبت لجنة التحليل والتقييم من الموردين المتنافسين باحضار عينات من الألواح للفحص والاختبار في مركز متخصص ومحاييد وذلك في مركز الطاقة المتجددة التابع لكلية الهندسة لجامعة العلوم والتكنولوجيا.
6. بتاريخ 2018/10/15م، تم رفع تقرير الفحص والاختبار من قبل مركز الطاقة المتجددة التابع لكلية الهندسة جامعة العلوم والتكنولوجيا، حيث كانت النتائج بأن الألواح المقدمة من قبل الشاكي (مؤسسة فيصل زابن البورعي) وشركة آل صالح للتجارة مطابقة للمواصفات الفنية المطلوبة.
7. بتاريخ 2018/10/23م طلبت لجنة التحليل الفني و المالي من المورد مؤسسة آل صالح التجارية تحليل أسعار كونه العطاء المقدم من قبله في المناقصة رقم (2018/2) اقل من التكلفة التقديرية ب (23.9%) وذلك وفقا لنص المادة رقم (185) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزيدات.
8. بتاريخ 2018/10/24م قدم المورد شركة آل صالح للتجارة تحليل أسعاره في المناقصة رقم (2018/2) وكذلك أفاد بأن الكمية المطلوبة في العطاء متوفرة لديه مخزنيا و بحسب الشروط والمواصفات المطلوبة و بحسب كشف الرقم التسلسلي لهذه الكميات المرفق في العطاءين هذا وقد اقتنعت لجنة التحليل بذلك ، وهذا ينفي ما ادعاه الشاكي بان الجهة لم تصدر تقرير مالي أو فني بخصوص ذلك.
9. بتاريخ 2018/10/30م، رفعت لجنة التحليل الفني والمالي بالجهة بنتائج التحليل والتوصيات إلى لجنة المناقصات والمزايدات بالجهة حيث جاء في التوصيات بالإسراء لصالح مؤسسة آل صالح التجارية كونه الأقل سعرا ومستجيب فنيا .
10. بتاريخ 2018/11/1م، قام مدير عام الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف فرع صعدة ورئيس لجنة المناقصات والمزايدات الفرعية بالجهة بتحرير مذكرة بدون رقم الى منظمة اليونيسف (الجهة الممولة للمشاريع)، أما بشأن المناقصات العامة (1 و2 و3 و4 لعام 2018م)، والخاصة بالطاقة الشمسية لمشاريع مياه الريف بشأن موافاة الجهة الممولة بنتائج التحليل الفني والمالي وتوصيات اللجنة بالإسراء، حيث جاء

فيها إشارة الى الموضوع أعلاه وبناء على نتائج التحليل المرفوعة من اللجنة الفنية حيث كانت النتائج فوز أحد المقاولين بالمناقصات الأربع كونه مؤهل فنيا والأقل سعرا من العطاءات المؤهلة ، ولكن ونظرا لأننا قد اشتطنا في الإعلان عدم ترسيه أكثر من مشروعين على مقاول واحد حرصا منا على التنافس في تنفيذه وإتاحة الفرصة للآخرين ولضمان توفر كميات الألواح في السوق نظرا لتقلبات السوق المحلية في هذا المجال مرفق لكم جدول يبين خلاصة العطاءات المستوفية والمؤهلة لكل مناقصة وعليه تكرموا بالاطلاع والتوجيه).

المناقصة (3) توريد وتركيب وتشغيل وحدة ضخ تعمل بالطاقة الشمسية لمشروع مياه الحصن بني عوير:

م	رقم العطاء	أسم مقدم العطاء	المبلغ النهائي عند الإرساء بالدولار الأمريكي	نسبة الزيادة أو النقص عن التكلفة التقديرية
1	3	شركة آل صالح للتجارة	95,670	— 24%
2	11	مؤسسة فيصل زابن البورعي	111,737	— 11.48%

11. بتاريخ 2018/11/1م، ردت منظمة اليونيسف الجهة الممولة للمناقصات على المذكرة السابقة للهيئة العامة لمشاريع مياه الريف فرع صعدة بمذكرة رقم (بدون) وتاريخ 2018/11/1 بخصوص الموافقة على نتائج التحليل الفني والمالي للمناقصات (1و2و3و4 لعام 2018م) جاء فيها: (بالإشارة الى الموضوع أعلاه وبناء على رسالتكم رقم (بدون) والمسلمة بتاريخ 2018/11/1م) فيما يتعلق بنتائج التحليل الفني والمالي للمناقصات العامة لمشاريع مياه والإصحاح البيئي واستفساركم على وضع المناقصتين رقم (2) ورقم (3) فإنه نوصي بالالتزام بقوانين الشراء المتبعة من منظمة الطفولة (يونيسف) واختيار العطاء الذي يحقق السعر الأدنى ويلبي المواصفات الفنية). أما بالنسبة للمناقصتين رقم (1 و4 لعام 2018م) لم تذكرها المنظمة في رسالتها السابقة كون الفائز فيهما فنيا وماليا عطاء وحيد و كليهما لصالح شركة آل صالح للتجارة بصورة تلقائية يتم ترسيه العطاءين للمناقصتين (1و4) عليه.

12. بتاريخ 2018/11/3م، قامت لجنة المناقصات والمزايدات بالجهة برفع قرار الترسية للمناقصة رقم (2018/2) الى الاخ محافظ المحافظة الأستاذ /محمد جابر عوض لمراجعته وتعميده من قبله.

13. بتاريخ 2018/11/5م، قامت الجهة برفع نتائج إرساء العطاء الخاص بالمناقصات بعد العمل بالتوصيات الذي طلبتها الجهة الممولة وهي الترسية على العطاء الأقل تكلفة والمستوفي فنيا وذلك بعد توقيع الأخ المحافظ عليها.

14. بتاريخ 2018/11/6م، تم إخطار المورد شركة آل صالح للتجارة بترسيه المناقصتين رقم (1و4/2018) عليه كونه صاحب العطاءين الوحيدين المؤهلين فنيا وماليا وأن عليه تقديم ضمان حسن تنفيذ بواقع (15%) من قيمة العقد.

15. بتاريخ 2018/11/21م تم توقيع العقد للمناقصتين (1و4/2018) مع المورد شركة آل صالح للتجارة، وذلك بعد إحضار المورد ضمانا حسن التنفيذ المطلوبة الخاصة بالمشروعين.



16. بتاريخ 2018/11/10م، قام الاخ المحافظ بتعميد قرار الترسيمة للمناقصة (2018/2م) وذلك لصالح شركة آل صالح للتجارة مع الأخذ بعين الاعتبار بتوصيات وقرار الجهة الممولة للمشاريع.
17. بتاريخ 2018/11/13م، قامت الجهة بأخطار المتنافسين بترسيمة المناقصة رقم (2018/2) والخاصة بتوريد ونقل وتركيب وتشغيل وحدة ضخ متكاملة تعمل بالمنظومة الشمسية لمشروع مياه (سهلة والقابل) على شركة آل صالح التجارية، وان عليه تقديم ضمان حسن تنفيذ مقـداره (20٪) من قيمة العقد أي بزيادة (5٪) كضمان إضافي.
18. بتاريخ 2018/11/14م، تقدم الشاكي (مؤسسة فيصل زابن البورعي) بشكوى الى الجهة المالكة للمشروع (الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف) طالب بترسيمة المناقصة العامة رقم (2018/2م) عليه، وإعادة إعلان المناقصتين العامتين رقم (1و4 لعام 2018م).
19. بتاريخ 2018/11/17م، ردت الجهة على شكوى الشاكي بمذكره جاء فيها (إشارة الى الموضوع أعلاه والى تظلمكم بتاريخ 2018/11/14م، نود أحاطتكم علما بأن فرع الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف بصعدة بعد استكمال إجراءات التحليل وقبل البت في المناقصات الممولة من قبل منظمة اليونيسف يقوم برفع نتائج التحليل الفني والمالي لأخذ الموافقة كونها الجهة المانحة وهي صاحبة الحق الأصيل في استكمال إجراءات التعاقد أو تعليقها أو إلغائها بحسب المادة 194 من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات وبحسب التوجيه من المانح بعد البت في المناقصات الـ بعد أخذ الموافقة منه قبل توقيع العقد) ولذلك نكون مضطرين على مراعاة ما تتخذ من قرارات بشأن تلك المشاريع، والإعلانات الصادرة والمتعلقة بتنظيم عملنا ليست ملزمة للجهات المانحة وفيما يخص المناقصات المشار اليها أعلاه كانت توصيات الممول (منظمة اليونيسف) بتاريخ 2018/11/1م بأن يتم الالتزام بقوانين الشراء المتبعة من منظمة الطفولة (يونيسف) واختيار العطاء الذي يحقق السعر الأدنى ويبلغي المواصفات الفنية وبمراجعة العطاءات وجدنا بأن العطاء المقدم من شركة آل صالح للتجارة هو العطاء الأقل سعرا والمستجيب فنيا وعليه فقد تم الأخذ في الاعتبار توصيات الممول عند الإرساء والبت من أجل المصلحة العامة والحرص منا على عدم تعثر المشاريع هذا ما لزم توضيحه).

❖ اللقاء مع الأطراف :-

✓ مع الشاكي :-

- تم التواصل معه بالهاتف و أعترف عن عدم حضوره من محافظة صعده حيث أفاد بأن مؤسسة آل صالح للتجارة ليست وكيلا للألواح التي تقدمت بها أو موزع معتمد لها و هذا مخالف لشروط المناقصات و تمسك بحقه في ترسيمة عطاء المناقصة رقم (2018/2م) لصالحه ومطالباً بإعادة إعلان المناقصتين رقم (1و4 لعام 2018م).

✓ مع الجهة :-

- أكد الأخ مندوب الجهة بان جميع إجراءات سير المناقصات الأربع (1و2و3و4 لعام 2018م)، تمت وفقاً لأحكام ونصوص قانون المناقصات والمزايدات وبحسب شروط الجهة المانحة للمناقصات (منظمة اليونيسف) ابتداءً من إعداد الدراسات والتصاميم الخاصة بالمشاريع ومروراً من إعداد وثائق المناقصات والشروط والمواصفات الخاصة بها ، وكذلك إجراء عملية فتح المظاريف وعملية التحليل الفني والمالي وتحت إشراف الأخ المحافظ الأستاذ محمد جابر عوض وبحضور مدير عام التخطيط والتعاون الدولي ناصر حربان ومدير الوحدة الفنية بالمحافظة أحسن القحمة في عملية التحليل

